مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق

مصطفى السراي – مها زينل

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق

مصطفى السراي * - مها زينل**

الفساد ظاهرة تمتدُّ امتداداً لا يحدُّه حدود، إذ لم تترك دولة إلا وطالته، ومن ثَمَّ لم يسلم أي مجتمع من المجتمعات من ظاهرة الفساد، ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه الظاهرة لم تفرِّق بين دولة متقدمة وأخرى متخلِّفة، إذ إنَّها مرتبطة بوجود الإنسان أينما كان، لكن لا يمكن إنكار أنَّ انتشار هذه الظاهرة تجسَّد تجسُّداً أكبر في الدول النامية منها من الدول المتقدمة، إذ إنَّها تمثِّل بيئة خصبة لنمو هذه الظاهرة؛ لأسباب عديدة، منها عدم توفُّر ما يكفي من شفافية ونزاهة تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية، وتطبيق القانون التطبيق الأمثل.

تعريف الفساد الإداري والمالي

من الصعب إيجاد تعريف موحَّد للفساد الإداري، وترجع هذه الصعوبة لأسباب عديدة من بينها تعقد ظاهرة الفساد وتشعُّب معالمها وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها، وتعدُّد صور التعبير عنها، وتنوُّع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها، وأُعْطِيت تعاريف عديدة لهذه الظاهرة، ومن ضمن التعاريف التي أعطيت للفساد الإداري تعريف منظمة الشفافية الدولية، إذ عرَّفته بأنَّه ‹‹استغلال السلطة للمنفعة الخاصة››، أمَّا البنك الدولي فيعرفه بأنَّه ‹‹إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص››[1]، وعُرف الفساد في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنَّه «القيام بأعمال تمثِّل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استخدام لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعاً لميزة، أو سعياً للحصول على ميزة يوعد بها أو تعرض أو تطلب بصورة مباشر أو غير مباشرة»[2].

كما يعرف الفساد على أنه «النشاطات التي تكون داخل الجهاز الإداري، والتي تؤدِّي إلى انحراف ذلك الجهاز عن أهدافه؛ لصالح أهداف خاصة، سواءً ذلك بأسلوب فردي أم بأسلوبٍ جماعي»، ويعرف على أنَّه «ذلك السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة

1. مفيد دنون يونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101،المجلد32،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص245.
2. قرار الجمعية العامة رقم 58/4 بتاريخ 31 أكتوبر 2003.

* مدير قسم الدراسات السياسية في مركز البيان. ** باحثة متدربة في مركز البيان.

بالمنصب العام في سبيل تحقيق مصلحة خاصة».

أمَّا **الفساد المالي** فيُقْصَد به (ذلك السلوك غير القانوني المتمثِّل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح)، وهدر المال العام هنا يتخذ صوراً عديدة، من أهمها:

1. اختلاس المال العام والعدوان عليه، كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.

2. المتاجرة عن طريق الوظيفة، كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجاناً للمواطنين، أو يزيد على الرسم المقرَّر للحصول على الأرباح.

3. أعمال السمسرة، إذ تتضمَّن عمليات التلاعب في سوق الصرف مثل تجارة العملة وسوق المال الخاصة بالأسهم والسندات وبعض الأعمال من شركات السمسرة كإصدار الأسهم من دون أرصدة.

وتتحدَّد أسباب الفساد الإداري بما يلي:

1. **أسباب بيئية واجتماعية:** تعود إلى التربية والسلوك، أي: عدم غرس القيم، والأخلاق الدينية في نفوس الصغار؛ ممَّا يؤدِّي إلى سلوكيات غير حميدة، مثل: الرشوة، وعدم احترام الأحكام، والقوانين.

2. **أسباب اقتصادية:** تعود إلى سوء الوضع الاقتصادي والمعيشي، إذ يعاني معظم الموظفين من عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة، فيجد لنفسه مبرراً لتقبُّل الرشوة؛ لسد النقص المادي الذي يعاني منه.

3. **أسباب سياسية:** تهيِّئ ضريبة عدم الاستقرار السياسي المناخَ والجو المناسب للفساد الإداري.

وللفساد الإداري مظاهر عديدة، تتمثَّل بالانحرافات الإدارية، والوظيفية أو التنظيمية، ويمكن إجمالها بالآتي:

أولاً: **الفساد الوظيفي التنظيمي:** يرتبط الفساد الوظيفي التنظيمي بالانتهاكات التي يرتكبها

الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تضر بالعمل وانتظامه، كعدم الالتزام بأوقات العمل ومواعيده، في الحضور والانصراف، أو إضاعة الوقت باستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى آخر، أو تأدية الأعمال الشخصية، والامتناع عن أداء العمل، أو التراخي والتكاسل، وعدم تحمُّل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة وغيرها.

ثانياً: **مظاهر الفساد والانحراف الخلقي**: وهي تلك المتعلقة بمسلك الموظف الشخصي وتصرفاته في العمل، كأن يرتكب فعلاً مخلاً بالحياء في أماكن العمل، أو أن يتعاطى المخدِّرات، أو أن يسيء إلى مصلحة الجمهور، أو أن يطلب من المراجعين هدية أو عمولة، أو أن يجمع بين الوظيفة وأي عمل آخر من دون إذن إدارته، أو أن يستغل وظيفته لتحقيق مكاسب شخصية له على حساب المصلحة العامة. أو أن يمارس المحسوبية الاجتماعية، باختيار الأقارب والمعارف والأصدقاء في التعيين، أو المحسوبية السياسية التي لا تتوقف عند حدود اختيار الموالين سياسياً وحسب، بل تمتد إلى معاقبة الخصوم السياسيين أو المستقلين ومحاربتهم بحرمانهم، بل وفصلهم من الوظائف العامة، من دون الأخذ بنظر الاعتبار الكفاءة والإدارة، وقد ترتب على انتشار ظاهرت المحسوبية والمنسوبة أن شغلت الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين وغير أكْفاء، وغير نزيهين[3].

ثالثاً: **مظاهر الفساد والانحراف المالي**: تتمثَّل في انتهاك القوانين والأنظمة المالية التي تحكم سير النشاط الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، كظاهرة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الشخصية وظاهرة الإسراف في استخدام المال العام التي تأخذ صوراً متعددة أكثرها انتشاراً هي تبديد المال العام، واستغلال المنصب العام بأن يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في معظم البلدان النامية إلى استغلال مناصبهم؛ لتحقيق مكاسب مادية، ويتحوَّل هؤلاء –مع مرور الوقت– إلى رجال أعمال، أو شركاء تجاريين إلى جانب وظائفهم الحكومية، ويصرفون جلَّ اهتمامهم في البحث عن طرائق وأساليب تمكِّنهم من زيادة حجم ثرواتهم على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق الرفاه والرضا لمواطني بلدانهم[4].

3. احمد عبدالرحمن –مظاهر الانحراف الوظيفي– مجلة التدريب والتقنية –ع 57 – ص 28-26.
4. عيد أبو سكة، الإصلاح الإداري أهدافه وأبعاده وعلاقته بالإصلاح الاقتصادي والسياسي وفي تعزيز التنمية الاقتصادية في سورية، محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية، http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/eid.htm.

تعريف الحكومة الإلكترونية

أخذت فكرة الحكومة الإلكترونية تعرض نفسها في المجال الإداري، وكانت إرهاصاتها الأولى عام 1992 أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون)، وفي عام 1993 أصدر نائب الرئيس الأمريكي تقريراً حمل عنوان (من البيروقراطية للإنتاج: نحو حكومة تعمل أكثر وتكلِّف أقل)، ويحتوي التقرير على عدد من التوصيات في كيفية أداء الحكومة لأعمالها، وليس على ما ينبغي أن تؤديه، وفي عام 1995 بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية بتطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على إدارتها،

وفي 1999 أعلنت بريطانيا عن تطبيق الحكومة الإلكترونية، وعام 2000 قدَّمت إنكلترا إطاراً إستراتيجياً للحكومة الإلكترونية، ثم أخذت دول أوربية عديدة في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية مثل: (هولندا، وكندا، والسويد، والنرويج، والدنمارك، وإيطاليا) وبذلك أصبحت الدول تتحول إلى الحكومات الإلكترونية[5].

يقصد بالحكومة الإلكترونية هي أن تؤدِّي الحكومية وظائفها ومهماتها إزاء ما يتعلق بخدمة المواطن بطريقة إلكترونية عن طريق تسخير تقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، فيما عرفها البنك الدولي بأنَّها «مصطلح حديث يُشيرُ إلى استخدام تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات؛ لزيادة كفاءة الحكومة وفعاليتها وشفافيتها ومساءلتها فيما تقدِّمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال عن طريق تمكينهم من المعلومات بما يدعم النظم الإجرائية الحكومية على الفساد، ولكي تحقق مشروعات الحكومة الإلكترونية الأهداف المرجوة منها، وهي تقديم خدمات ومنتجات حكومية ذات جودة عالية فإنَّ ذلك يتطلَّب منها[6]:

1. توفير بيئة تحتية مناسبة.
2. إيجاد النظم والتشريعات الملائمة.
3. إعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية.
4. توفير القدرات والطاقات البشرية المؤهلة.

5. المصدر نفسه، ص-ص29-27.
6. أيسر خليل إبراهيم، دور العلاقات العامة والإعلام في تفعيل أداء الحكومة الإلكترونية، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 11، المجلد٤، جامعة تكريت، تكريت، 2012، ص451.

تتخذ الحكومات بعض الإجراءات؛ لتحفيز المواطنين على استخدام الأنترنت في إنجاز معاملاتهم الحكومية منها إعطاء أولوية للمعاملات التي تقدَّم عبر الأنترنت، كما تعمل على تسهيل تعبئة النماذج الإلكترونية بحيث تكون المعاملة واضحة بصورة كاملة؛ ممَّا يجعل المستفيد غني عن الاتصال بالجهة الحكومية، وإعطاء المستفيد فكرة عن وضع المعاملة والإجراء المتخذة والمدة الزمنية للأزمة لإنهائها، والجهة التي ستحال إليها، وكيفية إرسالها إلى المستفيد. ودعم نشر تعليم استخدام الأنترنت، ووضع حواسيب متصلة بالأنترنت لاستخدام المواطنين في قاعات المعاملات بالدوائر الحكومية؛ وذلك تسهيلاً للمواطنين في حالة نقص الإجراءات، وتحديث النماذج الموضوعة على الأنترنت، ويساعد على تحفيز المواطنين لاستخدام خدمات الحكومة الإلكترونية[7].

أسباب التحوُّل إلى نظام الحكومة الإلكترونية:

تواجه الأجهزة الحكومية المستخدمة لنظام العمل الورقي عديداً من الضغوط لتحويل أنظمة عملها التقليدية إلى أنظمة عمل إلكترونية، ويمكن تحديد أهم هذا الضغوط بالآتي[8]:

أولاً: ضغوط خارجية: ويُقصد بها الضغوط الخارجية على الحكومة، ويمكن تحديدها بالآتي:

1. **ضغوط سياسية:** زيادة التوجه نحو الديمقراطية، ممَّا أدَّى إلى زيادة مطالبة المواطنين بتحسين مستوى أداء الخدمة الحكومية.
2. **ضغوط اجتماعية:** إذ أصبح المجتمع يمارس نشاطه على مدار اليوم، وطوال أيام الأسبوع، ومن ثَمَّ المطالبة بأن تكون الخدمة الحكومية متاحة على مدار 24 ساعة، فضلاً عن زيادة استخدام المواطنين للتكنولوجيا، ومن ثَمَّ أصبح المواطنين يستطيعون التعامل معها بسهولة ويسر.
3. **ضغوط اقتصادية:** منها توفير النفقات الحكومية، مع السعي -في الوقت نفسه- لزيادة معدلات الكفاءة في جميع الأجهزة والهيئات الحكومية، واللجوء إلى تنفيذ الأعمال إلى جهات قطاع خاص لتقليل الكلفة.
4. **ضغوط تكنولوجية:** زيادة معدل استخدام الأنترنت بين المواطنين، وبالتالي مطالبتهم بتوفير الخدمات الحكومية الإلكترونية.

7. طلال بن عبدالله حسين الشريف، الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة «تجربة المملكة العربية السعودية»، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية، القاهرة، 2010، ص-ص120-118.
8. هشام محمود إبراهيم، الحكومة الإلكترونية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2012، ص-ص27-26.

ثانياً: ضغوط داخلية: ويُقصد بها مجموعة الضغوط النابعة من داخل الحكومة نفسها، ويمكن تحديدها بالآتي:

1. انتشار المعلومات وتفرقها بين الجهات والهيئات الحكومية، أي: عدم وجود مركز محدد للمعلومة.
2. كثرة الروتين، وعدم الترابط والتسويق الجيد بين الأقسام والإدارات الحكومية.
3. لا يشجع نظام العمل المواطنين على إبداء مقترحاتهم وآرائهم في الخدمة الحكومية المقدمة إليهم.

الفساد المالي والإداري في العراق والحكومة الإلكترونية

بعد حرب العراق عام 2003 انهارت مؤسسات الدولة، وجاءت مرحلة جديدة تمثَّلت في عملية تشكيل مجلس الحكم، وما تفرَّع عنه من هيئات ومؤسسات ودوائر خاصة وتمثيل دبلوماسي على أساس المحاصصة، وهي المرحلة الأسوأ والأخطر لا على مستوى الإدارة فقط، وإنَّما على إمكانية إعادة تشكيل العراق، كدولة وكيان موحد، فقد ألغت المحاصصة الطائفية والحزبية الحجر الأساس للإدارة الوطنية الناجحة، وهو الكفاءة والمهنية، وبذلك أتاحت للفاسدين فرصة في استغلال النفوذ تحقيقاً لمصالح شخصية.

إذ فتحتِ المحاصصة الطريق لبعضهم لتنظيم العقود الوهمية، أو الحصول على عمولات، إذ كان لهؤلاء الحظ الأوفر في السلطة بديلاً عن شخصيات عراقية وطنية كفؤة، وتكشف كشفاً مستمراً جرائم مالية، ويشير تقرير المفتش العام بالتفصيل إلى الفشل الإداري الممنهج، وانعدام الإشراف وممارسات الغش والاختلاس، وإحدى صور الفساد تمثَّلت في الاستغلال السيِّئ للموارد، فمن بين موارد صندوق تنمية العراق فإنَّ نحو (8.8) مليار دولار كانت سُلِّمَت إلى الوزارات العراقية، ولم يُوقف على أبواب الصرف، وقد رُصِدَت (57) قضية، منها (15) سرقة، و(19) حالة رشوة، و(6) حالات غش في التجهيز، وهكذا هُدِرَتِ المليارات من الدولارات، وتخريب القدرات الإنتاجية والخدمية وإعاقة عملية إعادة الإعمار[9].

منذ عام 2003 وحتى 2021، يقع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليكون من أكثر الدول فساداً والمتوقع أيضاً أن يبقى لفترة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي

9. د. مدحت كاظم القريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته http:// iraqieconomists.net/.

والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم، إذ لم يشهدِ العراق استشراء الفساد بهذا الحجم، واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته، ممَّا يهدِّد استقرار النظام السياسي. ككل، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية، ومسيرة التنمية الاقتصادية، كما موضَّح في جدول رقم (1).

جدول رقم (1)

ت	السنة	تسلسل العراق	النسبة
1	2003	113	2.2
2	2004	129	2.1
3	2005	170	2.2
4	2006	160	1.9
5	2007	178	1.5
6	2008	178	1.3
7	2009	176	1.5
8	2010	175	1.5
9	2011	175	1.8
10	2012	169	1.8
11	2013	171	1.6
12	2014	170	1.6
13	2015	161	1.6
14	2016	166	1.7
15	2017	169	1.8

ت	السنة	تسلسل العراق	النسبة
16	2018	168	1.8
17	2019	162	2
18	2020	160	2.1
19	2021	157	2.3

المصدر :

Transparency International (TI), Corruption Perception Index (CPI)

وهذا ما يثبته تقرير هيئة النزاهة الأموال المهدورة جرَّاء الفساد الإداري في الوزارات بالسنوات الأخيرة بحدود (7.5) مليار دولار موزَّعة وَفْق حصة كل وزارة، أو دائرة من الهدر المحدَّد (7.5) مليار دولار، كما مبيَّن في جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	53.33%
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	13.33%
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	7.16%
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	2.95%
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	2.81%
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	2.11%
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	2.11%
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	1.69%
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	98%

10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	77%
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	70%
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	70%
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	70%
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	56%
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	42%
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	42%
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	28%
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	14%
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	14%
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	7%
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	7%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: سعد العنزي وجهة نظر تحليلية في الفساد، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العدد السادس.

يُعدُّ الجانب الإداري أحد أهم جوانب التنمية وأبرزها؛ لأنَّه الجهاز الذي يقع عليه العبء الأكبر من المسؤوليات لتحقيق التنمية، ويأتي في مقدمة المشكلات التي تواجه هذه العملية مشكلة الفساد الإداري، فمع الإجماع الحاصل بشأن ضرورة مكافحته والحد منه إلا أنَّنا نلاحظ تفاوتاً في طرائق مواجهته ومكافحته، في حين تلجأ بعض الدول إلى تطويق الأفراد بحزمة من القوانين والأنظمة واللوائح التي لم تثبت نجاحها في أغلب الحالات تلجأ دول أخرى إلى استخدام وسائل أخرى متطورة يأتي في مقدمتها الحكومة الإلكترونية[10].

وتُعدُّ برنامج الحكومة الإلكترونية عنصراً مهماً حيوياً؛ لإصلاح القطاع العام وتحديثها، إذ

10.عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص149.

عقدت الحكومة العراقية –بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)– اجتماعاً حول الحوكمة الإلكترونية في عمان في الفترة 13-7 تشرين الثاني 2011، وكان الهدف من الاجتماع هو وضع مؤشرات أداء لرصد الحكومة الإلكترونية العراقية وتقييمها، وتقييم الجاهزية الإلكترونية داخل المؤسسات المختلفة، ولقد وُضِعَت خطة عمل الحكومة الإلكترونية، واسْتُعْرِضت خطة العمل الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية بناءً على نتائج التقييم، ولقد بادرت الحكومة العراقية بمبادرات عديدة بخصوص تطبيقات الحكومة الإلكترونية على سبيل المثال إطلاق البوابة الإلكترونية للعراق (Iraq Portal) في2011، ووَفْقاً لخطة التنمية العراقية عرَّفتِ الحكومة الإلكترونية بثمانية عناصر ينبغي أن تكون موجودة في أي تعريف للحكومة، وتشمل هذه العناصر: سيادة القانون، والمشاركة والشفافية، والاستجابة، والرأي الجماعي، والعدالة والشمولية والفعالية والكفاءة، والمساءلة. ومن ثَمَّ تعريف الحكومة العراقية، والحكومة الإلكترونية أنَّها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. وأنَّ الحوكمة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتحسين دعائم الحكم الرشيد وتعزيز رؤية الحكومة الإلكترونية العراقية[11].

وُضِعَت رؤية واضحة وإستراتيجية لما تهدف الحكومة العراقية إلى تحقيقه عن طريق الحكومة الإلكترونية منذ عام 2012 عن طريق عملية تشاورية مع جميع أصحاب المصلحة لتوجيه عملية التحول.

الرؤيا: توظِّف الحكومة العراقية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لتعزيز الحكم الرشيد، ومشاركة المواطنين، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وتأكيد الشفافية والكفاءة والمساءلة والفاعلية في العمل الحكومي للوصول إلى اقتصاد متنوع تنافسي مبني على المعرفة.

11. مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس، بغداد، 2013، ص455.

الأهداف الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية في العراق: لتحقيق الرؤية المذكورة، ولضمان الحصول على المزايا المذكورة في أعلاه، فقد حُدِّدَتِ الأهداف الإستراتيجية الآتية[12]:

1. تعزيز التفاعل بين المواطنين والدولة؛ لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.
2. نشر خدمات الحكومة الإلكترونية الجديدة داخل المحافظات ودعمها؛ حتى يتسنَّى لجميع المواطنين الوصول إليها لتعزيز تكافؤ الفرص .
3. زيادة قدرات واستجابة المؤسسات العامة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحكم الرشيد، وتعزيز الكفاءة والشفافية.
4. المساهمة في تطوير بيئة مؤاتيه لنمو اقتصادي سليم.
5. تعزيز تنمية مجتمع قائم على المعرفة وردم الفجوة الرقمية.

يعتمد نجاح الحكومة الإلكترونية على محورين أساسيين:

الأول: مدى جاهزية القطاعات الحكومية لتقديم الخدمات إلكترونياً، ومنها توفير البنية التحتية اللازمة.

الثاني: نشر الثقافة الإلكترونية والمعارف في المجالات المرتبطة بتقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية، التي تساعد العاملين في مجال تقنية المعلومات في القطاعات المختلفة عند تطبيق الحكومة الإلكترونية، والتوعية لتعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من الخدمات الإلكترونية المتاحة.

ينبغي توافر مناخ سياسي وطني وقوانين صارمة باتجاه المعالجة الفعلية لآفة الفساد ومنافذه وأدواته، ويستلزم ذلك مواجهة الفساد المستشري بصورة غير مسبوقة في العراق، ومعالجات جادة وغير نمطية منها استخدام الحكومة الإلكترونية، والتعاون مع الجهات الدولية التي سبقتنا في هذا المجال للإسراع في تطبيق هذه التقنية؛ لأنَّ التحول إلى الحكومة الإلكترونية يتطلب إعداد خارطة طريق تغطي المجالات وَفْق الأولوية لسد الثغرات والاحتياجات عن طريق الاستفادة من تجارب

12. مريم خالص حسين، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 456.

الدول الأخرى، ووضع الخطط والبرامج، وتشخيص التحديات وتقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحول متمثلة في توفير البنى التحتية وتشريع القوانين الخاصة[13].

تتمثَّل المفاصل الثلاثة الرئيسة التي يستند عليها مشروع الحكومة الإلكترونية في: وزارة العلوم والتكنولوجيا التي تمثِّل الريادة والقيادة في إنشاء الحكومة الإلكترونية، وتساندها وزارة الاتصالات؛ لأنَّها تملك الشبكة الوطنية للاتصالات اللاسلكية وتقوم بتوفير الخدمة للمواطن، وكذلك وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي متمثلة بالمركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري، وعن طريقها تُختَزَل دورة حياة المستند، أو المعاملة لتُنْقَل من العمل اليدوي المكتبي إلى العمل الإلكتروني وصولاً إلى تحقيق حكومة إلكترونية، وباستطاعة المواطن العراقي الوصول إلى متطلباته بسهولة.

أُقِيمَ –في وزارة العلوم والتكنولوجيا– دائرة سُمِّيَت بـ(دائرة تكنولوجيا المعلومات)، تتولَّى هذه الدائرة المهام التي نص عليها النظام الداخلي لسنة 2005، والذي يخوّلها ويحملها مسؤولية العمل جنباً إلى جنب مع سائر تشكيلات ديوان الوزارة بتطبيق تقانة المعلومات وتبادلها وتوحيد قاعدة البيانات لدوائر ديوان الوزارة كلها، وبما يمهِّد لربطهم على شبكة تناقل بيانات موحَّدة للوزارة[14].

أُسِّسَت –في شباط 2009– اللجنة الوزارية التوجيهية الحركة الإلكترونية العراقية أو (الجنة الحوكمة الإلكترونية) والتي يترأسها وزير العلوم والتكنولوجيا مع تمثيل واسع من الوزارات، وتتولى لجنة الحوكمة الإلكترونية مهمة تنسيق برامج الحوكمة الإلكترونية الوطنية في العراق، وتنظيم الخدمات الإلكترونية الناشئة في الحكومة، وقد طُبِّقَت عديد من مبادرات الحوكمة الإلكترونية منذ إطلاق النسخة الأولى من خطة العمل الإستراتيجية للحوكمة الإلكترونية في نيسان 2010. أعلن –في 16 آب 2010– الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية أنَّ مجلس الوزراء قرَّر إقرار الخطة المركزية للحوكمة الإلكترونية واعتمدتها الوزارات، والحكومات المحلية، وإقليم كردستان بما يساهم في بناء القدرات المادية والبشرية والمعرفة؛ لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق، وتوجيه الوزارات والمحافظات للمساهمة مساهمةً فعَّالة في تنفيذ الخطة، وبالتنسيق مع اللجنة الأمر (46) لسنة 2009.

13. دجلة عبدالحسين، دور إستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في تطوير أداء الأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي والإداري، مجلة المستنصرية للدراسات العربي والدولية، المجلد18، العدد 74، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2021، ص306.
14. ذاكر محي الدين عبدالله، تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العراق ودول عربية حتى عام 2014، مكتبة بشار أكرم، نينوى، 2014، ص124-122.

قدَّمت وزارة العلوم والتكنولوجيا خطة عمل (الحوكمة الإلكترونية 2010)، والتي تبلورت بعد التنسيق بين اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض، والجهات المعنية بتنسيق الجهود الحكومية لإنشاء حكومة إلكترونية، وكذا التنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فقد عقدت هذه اللجنة مؤتمراً للحوكمة الإلكترونية في بغداد 20-21 كانون الأول 2009، لمناقشة مواضيع ذات اهتمام خاص بالجهات الفاعلة في مجال الحوكمة الإلكترونية ومعالجتها، وتبادل وجهات النظر والتوصيات للحوكمة الإلكترونية العراقية[15].

كما اعتمدت الحكومة العراقية نهجاً متكاملاً للحوكمة الإلكترونية؛ للتنمية في العراق على المستويين الوطني والمحلي وفي هذا الإطار عقدت المؤتمر الثاني للحوكمة الإلكترونية في بغداد للمدة 3-1 من كانون الأول 2012، والذي عقد تحت شعار (معاً نحو الاندماج الرقمي) بتنظيم من قبل اللجنة الوطنية العراقية للحوكمة الإلكترونية، وبالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهدف المؤتمر الدولي الثاني للحوكمة الإلكترونية هو استعراض الإنجازات المتحققة لبرنامج الحوكمة الإلكترونية في العراق، ومناقشة تحديات تطبيق الحوكمة الإلكترونية كأداة لتحقيق إصلاح القطاع العام والاندماج الرقمي، وبما يتماشى مع إستراتيجية التنمية الوطنية العراقية والأهداف الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، ونتيجة للجهد المستمر والتنسيق المتبادل على المستوى الوطني، والذي تقوم به اللجنة الوطنية العراقية الحوكمة الإلكترونية في إعداد الإستراتيجيات والسياسات والبيئة المناسبة المشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول الحوكمة الإلكترونية في شهر كانون أول عام 2009 في بغداد، فقد اتُّخِذَت مبادرات عديدة لبرنامج الحوكمة الإلكترونية في العراق، من أهمها صياغة الإستراتيجية العراقية للحوكمة الإلكترونية وإطلاقها، وخطط العمل لها للأعوام 2012– 2015، كما عُقِدَ -في بغداد في 27 كانون ثاني 2014- المؤتمر الثاني للعلوم والتكنولوجيا تحت شعار (التكنولوجيا والإبداع لبناء محافظات العراق بهدف تفعيل الحكومة الإلكترونية ...)[16].

ومع هذه الجهود إلا أنَّ التطبيق يعاني كثيراً، وما زال العراق متأخراً في تطبيق الحكومة الإلكترونية على مفاصل الدولة العليا، وكذلك مفاصل الإدارة العامة والتعاملات ما بين المؤسسات الرسمية فيما بينها وما بين المؤسسات الرسمية والمواطن، لذا فإنَّ التحوُّل إلى الحكومة الإلكتروني يحقق عديداً من المزايا التي تساعد في الحد من الفساد وآثاره السلبية على المجمع وسلوكيات الأفراد،

15. ذاكر محي الدين عبدالله، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 134-133.
16. ذاكر محي الدين عبدالله، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص141-139.

ويمكن حصرها:

1. سرعة أداء الخدمة للموطن مع جودة عالية.
2. نقل الوثائق نقلاً أكثر فاعلية إلكترونياً.
3. تقليل التكلفة بتيسير الإجراءات، وتقليل الوقت للإنجاز.
4. تقليل عدد الموظفين؛ لاختصار الإجراءات البيروقراطية، وخصوصاً المعاملات الورقية.
5. تقليل الأخطاء إلى أقل نسبة ممكنة.
6. وضوح ما مطلوب من قبل المستخدمين؛ لسهولة الإجراءات.
7. إمكانية الاستغناء عن المكاتب الكبيرة والضخمة، إذ إنَّ من الممكن أن يقوم مكتب صغير بهذه الخدمات.

ينبغي للحكومة العراقية أخذ المبادرة على محمل الجد والالتزام بتوجهات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وينبغي لأن نشيرَ في هذا الجانب إلى المحاولات الناجحة التي قامت بها الحكومة العراقية، والتي أثبتت نجاحها على المستوى العام، ولاقت القبول والرضى من المواطنين، وهي تتمثَّل في تجربة وزارة الداخلية (نشاطات دائرة المرور العامة)، وتجربة وزارة التعليم العالي (دائرة القبول المركزي)، وهنا تستطيع الحكومة العراقية من توسيع مثل هذه التجارب في الوزارات والمؤسسات الأخرى بالاعتماد على التقنيات والخبرات المتوفره، ووضع إطار عمل للحكومة الإلكترونية يتضمن ثلاثة ركائز رئيسة، هي بيئة الحكومة الإلكترونية والبنى التحتية والتطبيق.

التوصيات:

1. الاهتمام الحكومي الحقيقي في الانتقال إلى التطبيق الفعلي للحكومة الإلكترونية وليس التطبيق الجزئي كتقديم المعلومات إلكترونياً، وتدقيقها، وإكمالها بطرائق تقليدية.
2. إنشاء منظومة معلوماتية إلكترونية متكاملة ما بين جميع الجهات الرسمية وذات العلاقة الحكومية، مثل: دوائر الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، وكذلك الوزرات الأخرى؛ ممَّا يقلِّل عملية التدخُّل البشري، وتعدُّد الإجراءات الروتينية في إنجاز المعاملات؛ ممَّا يساهم في انتشار الفساد انتشاراً كبيراً جداً.
3. الاهتمام بموضوع المعلومة الإلكترونية التي تقلِّل عدد المراجعين إلى الدوائر الحكومية، ومن ثَمَّ يساهم بتقليل الاحتيال، وتقديم الرشوة.
4. توفير البيئة السياسية والقانونية المناسبة للتحول نحو الحكومة الإلكترونية.
5. توفير البنى التحتية والمرافق العامة التي تساعد على تكوين حكومة إلكترونية، ولاسيّما في مناطق القرى والأرياف التي تعاني من وصل وسائل التكنولوجيا الحديثة ومن الوسائل الإلكترونية.
6. تسهيل الإجراءات الحكومة الإلكترونية والتي تسمح لأي مواطن، أو صاحب شأن الدخول والتقديم ومتابعة الأمر الذي يحتاجه دون وجود تعقيدات تسمح لتدخل أشخاص آخرين كوسيط الأمر الذي يساعد على الفساد.